الفضالة: حكم «الدستورية» واجب التطبيق.. والأولوية التشريعية للاستحقاقات المتفق عليها بين جميع النواب

حمدان العازمي: قدمت طلبا للانضمام إلى استجواب المطير لرئيس الوزراء

السويط : هناك 18 نائبا عاهدوا الحكومة على نصاب الجلسات وإحالة الاستجوابات للتشريعية

بات واضحا أن المشهد السياسي في البلاد أصبح أكثر تعقيدا بعد الحدث المستجد الأخير "ابطال عضوية النائب بدر الداهوم،ففيما أعلن النائب حمدان العازمي عن تقدمه بطلب للانضمام الى الاستجواب المقدم من النائب محمد المطير لسمو رئيس الوزراء بدلاً من د. بدر الداهوم ،كشف النائب ثامر السويط إن هناك 18 نائبا عاهدوا الحكومة على نصاب الجلسات وإحالة الاستجوابات للتشريعية.

وذكر: "رسالة إلى الشعب.. هناك18 نائبا عاهدوا الحكومة على ضمان نصاب الجلسات وإحالة الاستجوابات إلى التشريعية وإفشال مقترحات نواب الأمة.. لذلك الحكومة تعلن رفضها للعفو الشامل،متسائلا: هل هذه حكومة تستحق التعاون؟".

وعودا على بدء واعتبر العازمي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنها خطوة مستحقة وواجبة عليه كنائب خاصة في هذه الظروف، مؤكداً أن الاستجواب مستحق.

ورأى أن الحكومة فشلت سياسيا وفي تنمية البلد واخلاقيا بإحالة رموز سياسية ونواب ومواطنين إلى النيابة العامة.

وأكد أن عدم التعاون مع الحكومة هو مطلب مستحق لأنها أوصلت الجميع إلى نفق مظلم، معتبراً أن الحكومة ضعيفة وغير قادرة على ادارة البلد وهو ما تبين من خلال الأمور التي حدثت.

وطالب بإلغاء أو تعديل قانون المسيء، لافتا إلى أنه سبق وأن تقدم باقتراح في سبتمبر الماضي لإلغاء هذا القانون، ووقع على اقتراحات قدمها نواب لإلغائه أو تعديل بعض مواده .

وأشار إلى أنه تقدم من قبل باقتراح خاص بالمحكمة الدستورية على ان تختص بتفسير القوانين دون أن تتدخل في اسقاط عضوية النائب لأن مجلس الامة هو من المفترض أن يختص بذلك.

وأكد العازمي التزامه ببيان ال ٢٨ نائبا الخاص بشطب الداهوم معلناً تضامنه مع ما جاء فيه.

وأوضح أنه سوف يحضر جلسة استجواب سمو رئيس الوزراء إن تمت مناقشته دون أن يحضر القسم، لافتاً إلى أنه سيخرج من القاعة على أن يعود بعد القسم لان هناك احتمال لصعود رئيس الحكومة المنصة.

وقال العازمي "اتفق مع رئيس الوزراء في رفض السرية او الدستورية او الاحالة الى التشريعية، وعليه أطالب سموه بالصعود إلى المنصة وتفنيد محاور الاستجواب.

من جانبه طالب النائب يوسف الفضالة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم بإعلان خلو مقعد د. بدر الداهوم في أول جلسة مقبلة تطبيقا لحكم المحكمة الدستورية، مطالبا بمنح الأولوية التشريعية للاستحقاقات المتفق عليها بين جميع النواب.

وقال الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن "الحكم صادر من أعلى درجة في المحاكم الكويتية ممثلة بالمحكمة الدستورية وهو واجب التطبيق"، مضيفا "بغض النظر عن أي آراء قانونية يجب إعلان خلو المقعد".

وبين أنه "في المجلس الماضي تقدمت بتعديل على المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة التي أبطلتها المحكمة الدستورية ولم تتم الموافقة عليه وترك الأمر من دون وجود نص قانوني ينظمه".

واستغرب الفضالة ردود أفعال مجموعة من النواب ومطالبتهم بتعديل قانون حرمان المسيء بأول جلسة مقبلة، منوها إلى وجود مطالبات سابقة بتعديل القانون في دور الانعقاد الأول من المجلس الماضي، بعدها لم يتحرك هذا الموضوع حتى نهاية الفصل التشريعي.

وأكد الفضالة أنه "من غير المقبول التعامل مع هذه القوانين من خلال ردود أفعال، لاسيما أن هناك أولويات واستحقاقات أخرى متفق عليها من جميع النواب مثل تعديل القانون الانتخاب وغيرها من القوانين المعلن عنها.

وأعرب عن اعتقاده بأن الاستحقاقات التي يجب أن تتم بأول جلسة منها ما يتعلق بوضع وشرح خطة حكومية لعودة النظام التعليمي، كاشفا عن أنه سيتقدم بطلب بهذا الشأن.

وقال الفضالة إن " النواب دائما يعيبون على الحكومة أنها تتعامل مع بعض القضايا بردود الأفعال وبالتالي لا يمكن أن يسلك النواب نفس السلوك" ، مبينا أنه لا يتفق مع البيان الصادر من قبل مجموعة من النواب والذي جعل تعديل قانون المسيء أولوية يجب أن تناقش في أول

حمدان العازمي

يوسف الفضالة

ثامر السويط

هشام الصالح : مكتب المجلس هو من يحدد الجلسة المقبلة

قال رئيس لجنة الأولويات البرلمانية النائب هشام الصالح إن مكتب المجلس هو من يحدد الجلسة المقبلة.

وأشار الصالح الى ان «اللجنة ستجتمع غدا لمناقشة جدول أعمال الجلسة المقبلة، ولكن مكتب المجلس هو من يحدد موعد هذه الجلسة، وفي اجتماعه الأخير لم يحدد موعدا لها بعد».

بعد أن قررت النيابة إخلاء سبيلهم إثر حضورهم ندوة الداهوم ومخالفتهم للاشتراطات الصحية

الوسمي وهايف وبن جامع والدمخي والحبيني والصواغ يرفضون سداد الكفالة

قررت النيابة العامة في الدعوي المحالة من وزارة الداخلية على خلفية ندوة بدر الداهوم لمخالفتها الاشتراطات الصحية اخلاء سبيل عبيد الوسمي ومحمد هايف وفهد البريوج وفهد بن جامع وعادل الدمخي ومرزوق الحبيني وإبراهيم بن هندي وسعود الصواغ بكفالة 100 دينار إلا أنهم رفضوا سداد قيمة الكفالة المقررة من النيابة العامة.

وذكر المتهمون أمام النيابة العامة لقد حضرنا بناء على موافقة وزير الداخلية، وان هذا المؤتمر مرخص، وكما ذكر لنا ان وزير الداخلية لا مانع لديه من اقامته.

وبسؤالهم عما اذا كان هناك ترخيص رسمي مكتوب من قبل وزارة الداخلية قالوا: «لا نعلم ان كان هناك ترخيص مكتوب».

وكانت النيابة العامة، قد بدأت ظهر أمس التحقيق مع الدفعة الأولى من حضور ديوانية ندوة بدر الداهوم الذين تم استدعاءهم لمخالفتهم الاشتراطات الصحية.

النيابة العامة

أكدت أنها تتابع كل الأخبار والمعلومات عن الوقائع التي قد تشكل شبهات جرائم فساد

«نزاهة» بحثت 75 حالة منذ تأسيسها

أكد مراقب الرصد ومتابعة المشاريع في الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» م. عيسى العنزي أن عدد الحالات التي تم رصدها وتم بحثها ومتابعتها منذ تأسيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بلغ نحو 75 حالة.

وقال العنزي في مداخلة لتليفزيون المجلس إن «نزاهة» تقوم بمتابعة الأخبار والمعلومات عن الوقائع التي قد تشكل شبهات جرائم الفساد الواردة في المادة رقم 22 من القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

وأضاف أنه يتعين في الوقائع التي يتم رصدها أن تستوفي الشروط الأولية لشبهات جرائم الفساد الواردة في المادة 22 وأن تثار حول وظيفة عامة أو جهة حكومية أو شركة مملوكة للدولة بنسبة لا تقل عن 25% .

وأكد أنه يتم التحقق من البيانات والمعلومات والمستندات الداعمة من وسائل الإعلام أو من المصادر المتاحة ويتم التحقق كذلك من جدية ووثوقية المعلومة.

وأوضح أن سند الهيئة في عملية الرصد على المادة 24 من القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية تنص على أن تقوم الهيئة فور علمها بوجود شبهة جريمة فساد بجمع المعلومات بشأنها.

ولفت إلى أن للهيئة في سبيل ذلك الاطلاع على المستندات والوثائق والمعلومات المتعلقة بالجريمة محل العلم وكذلك طلب موافاتها بأي معلومات أو بيانات أو وثائق تدل على واقعة الرصد.

الهيئة العامة لمكافحة «نزاهة»

يعزز آليات مواجهة الظواهر السلبية التي لها آثار مدمرة على مستوى الفرد والمجتمع

الجمهور يقترح إنشاء مركز «حماية» للمحافظة على القيم الإسلامية

أعلن النائب فايز الجمهور عن تقدمه باقتراح برغبة بشأن إنشاء مركزا لحماية المجتمع من الظواهر السلبية والمحافظة على القيم الإسلامية، جاء في مقدمته: مما لا شك فيه أن الظواهر السلبية لها آثار خطيرة ومدمرة على مستوى الفرد والمجتمع، وخاصة على فئة الشباب الذين هم عماد المجتمع، وهي معول هدم لقيم المجتمع وأخلاقه ودينه، مثل الإلحاد والسحر والشعوذة والانحراف السلوكي والتحرش والعنف المجتمعي والشائعات وغيرها؛ مما يستدعي تضافر الجهود الحكومية والتطوعية لمحاربتها ومعالجتها، وتوعية المجتمع بخطورتها وأثرها السيئ على الفرد والمجتمع.

فايز الجمهور

ولما كان من واجبات الدولة العمل على أخذ التدابير التي تكفل حماية دين الناس وقيمهم وأخلاقهم التزاما منها بنصوص الدستور ، حيث نصت المادة " 8 " من الدستور " تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة ..." وتنص المادة " 9 " الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة" ، وتنص المادة " 10 " من الدستور " ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي"، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إنشاء مركز "حماية " ، يكون تابعًا لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وترصد له ميزانية كافية، ويؤهل بالكوادر الوطنية المتخصصة، يكون هدفه حماية المجتمع من الظواهر السلبية والمحافظة على القيم الإسلامية ".

لمعالجة كافة الحفريات والحصى المتطاير بأغلب طرقها

الخنفور يقترح إعادة رصف شوارع منطقة عبدالله المبارك

أعلن النائب سعد الخنفور عن تقديمه اقتراحا برغبة بشأن إعادة رصف شوارع منطقة عبدالله المبارك والطرق الرئيسة الموصلة إليها، جاء في مقدمته ما يلي:

تعتبر منطقه عبد الله المبارك من كبرى المناطق السكنية في الكويت وحاليا وبسبب وجود جامعة الشدادية بالمنطقة ازدادت كثافة السيارات والمترددين على كافة طرقها وشوارعها الداخلية والخارجية فضلا عن تنامي أعداد ساكنيها بشكل مستمر، لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إعادة تأهيل وفرش بالطبقة الإسفلتية كافة الشوارع الداخلية والخارجية لمنطقة عبد الله المبارك وكذلك الطرق الرئيسة الموصلة للمنطقة ومعالجة كافة الحفريات والحصى المتطاير بأغلب شوارعها مع صيانة دورية للمنطقة.

سعد الخنفور